

طريقا لم اسكرها واقدم على سيد ثم اذق وقيل لبشر من الموت
 كوهت الموت فقالوا تقدم على الله شديدا وايضا لما
 استلزم الموت لا تتصل بين اذق والتخلص الى دار الجاه
 يومه لاختياره الاعراض عن سعادة تخلية النفس با
 كماله وتخلية ما عن الرزايل والافات كما قال عليه
 الصلوة والسلام ان طول العمر لا يزيد المؤمن الا
 خيرا اللهم الا اذا ابتغى بالفتنه في حق اطلب الثبات
 كما ورد في العاديات العجيبة وانما النوع الثاني وهو
 السبب الموهوم فالسبب فيه حرام لان ذلك من التعلق
 في الافات الى الاسباب وبيان المهتم الوفا حصوا
 الكوفان فيه مع ما ذكره مفسر اخرى وهي عدم كونه ماسوا
 الفايده كونه جرحا محميا للبيته محذورا والسرابة في ردي
 الى اهل الكفر والى في اوا العضوا الاخرى كما ان شام
 من في عنهما في الشرع وانما النوع الثالث وهو السبب
 المظنون فالنوع الثاني وهو السبب الموهوم فالسبب
 ما ذكره الربيع الاذق وانما الفرق الثاني في ان يكون
 ما ذكرتم من التقييدات واحكامها وان كان صحيحا

مختلدا

لكن

لكن الفرق ليس من النوع الاذق الذي يحرم فيه التوكيل بل
 من قبيل النوع الثاني الاذق والادوية الطبيعية لانهم يقولون
 ان الوذوق لو كان من النوع الاذق لتعين موت من لم
 يأكل مرة طويلا وموت من لا تقيه عنده فلا يكون حكم
 حكم الموتى من الجبل والقاء النفس في البحر غير عالم بالية
 بل هو من قبيل الادوية الطبيعية حيث يخصص في الكسب
 ويكون التوكيل بغير ممة ثم ان الفرق الثاني يقسمون
 السبب المظنون بدال قسمين الاول ان كان مطلقا بر من
 الشرع كالتوكيل مطلقا والشفاء من المرض في بعض
 الاوقات بحسب التوكيل تحقيقا لوعده سبحانه وتعالى
 وان لم يكن مطلقا بر من الشرع فانما ان يكون مؤذبا
 عادة الى ذوال راحة من النوم الثلث الذي يورثه الله لحيوة
 ولتعمد الغرض في المال لئلا يقدرا يبلغ الى سعادة
 الاخرة وهو ما يستدعيه ويستوعبه في فرض السبب
 فيدوانا ان يكون مؤذبا الى ذوال امر الدين في السبب
 جريا وانما الفصول الدينية من الجاهل فيهم لا يرضون
 السبب في الصلالا ان هذه العاديات لا تعقدت معهم

انواع من الدين البروردي
 وهو من النوع الثاني
 ما يحل على الدين من التوكيل
 حتى في الواليد لا يكون
 في كسب صاحب الشرع